مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

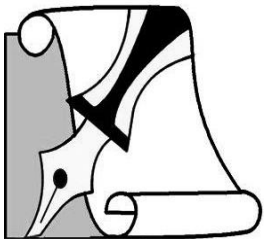

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

برز في المشهد الفلسطيني خلال الأيام الماضية صورة التحرّك الذي قام به الرئيس محمود عباس، عبر جولة شارك خلالها في مؤتمر التعاون الإسلامي في اسطنبول، وزار موسكو وبرلين وباريس. وكان أهم عنوانين لجولته هو البحث عن مساندة للموقف الفلسطيني بتدويل الجهود للتوصل إلى حلّ الدولتين، وذلك عبر الالتفاف حول المبادرة الفرنسية، على أمل أن تضع جدولاً زمنياً لإنهاء الاحتلال؛ وأيضاً العمل على كسب تأييد لتحرّكات الفلسطينيين لاستصدار قرار من مجلس الأمن ضدّ الاستيطان؛ وهو ما جرى تأجيله في وقت لاحق بناءً على رغبة فرنسية، لمنح جهودها الفرصة، ما دفع باتجاه التحرّك لدى مجلس الأمن بهدف تفعيل قرارات سابقة حول تأمين الحماية للشعب الفلسطيني. أما الجهود الفرنسية، فهي ما تزال تواجه رفض الكيان الإسرائيلي الذي يسعى إلى استبعاد الأطراف الدولية، مدعوماً في ذلك حول من الولايات المتحدة، التي انفردت برعاية المفاوضات لأكثر من ٢٠ عاماً، أمّنت خلالها لـ«إسرائيل» الظروف المناسبة لوضع المزيد من العراقيل أمام تحقيق حلّ الدولتين. وهذا ما دفع الجانب الفلسطيني إلى التحرك باتجاه المجتمع الدولي، رغم أن المبادرة أمامها طريق طويل، وهي مرفوضة إسرائيلياً لأنها تقوم على أساس حدود ١٩٦٧، وهي الحدود التي ترفض «إسرائيل» الاحتكام لها. ومن جانب آخر، هي مزعجة للجانب الفلسطيني كونها تشير إلى الاعتراف بـ«إسرائيل» كوطن قومي للشعب اليهودي؛ والجانب الفلسطيني يُبدي تحفظات على المبادرة لا ترقى إلى رفضها، لأنها المبادرة الوحيدة المطروحة حالياً لتحريك الأطراف الدولية بهدف الوصول إلى حلٍ للقضية الفلسطينية.

ويبدو أن الجانب الأميركي يريد لفرنسا أن تملأ الفراغ عبر جهود دبلوماسية هدفها إدارة الأزمة فحسب، لإدراك إدارة أوباما استحالة التوصل إلى حلٍ في ظلّ القيادة الصهيونية الحالية، وأجواء التطرّف المتصاعد داخل الكيان؛ وإدارة الأزمة من شأنها أن ترضي الجانب العربي، وتعطي السلطة القدرة على المناورة مع جماهيرها بالمراهنة على حلٍ يمكّنها من المحافظة على وضعها الراهن، لأن انسداد الأفق يعني سقوط السلطة شعبياً؛ برغم وجود حرص على دورها: إسرائيلياً وعربياً ودولياً، وكلٌ لاعتباراته. وهذه المبادرة الفرنسية غير قادرة على إحداث الاختراق السياسي المنشود. فالنجاح مرتبط بمجموعة من العوامل، منها:

. وجود إرادة دولية حقيقية لإنهاء ملف الصراع، بما في ذلك موقف أوروبي موحّد من المبادرة..

. وجود موقف أميركي داعم ومتحمس، مع مشاركة فاعلة من قِبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

– وجود دعم عربي حقيقي يصل إلى مستوى ربط مستقبل علاقات الدول العربية مع الكيان الغاصب على أساس التقدّم في حلّ الصراع..!

–وجود وضع فلسطيني داخلي مشجّع، ورغبة إسرائيلية، أو على الأقلّ إدراك إسرائيلي بأن إفشال المبادرة سيترتب عليه ثمن تدفعه «إسرائيل» في النهاية....

و هذه العوامل غير متوفرة حالياً:

لا يوجد إجماع أوروبي. والولايات المتحدة تتحفظ على أيّة مبادرة لا تأتي منها أو بالتوافق معها؛ كما أن أميركا لا ترغب في دخول روسيا على خط الصراع من جديد. فالملف الفلسطيني– الإسرائيلي تريده حكراً عليها. والموقف العربي هزيل، وأضعف من أن يشكّل عاملاً ضاغطاً على الأطراف الدولية؛ بل إن سياسات بعض الدول العربية تذهب اليوم باتجاه علاقات مفتوحة وعليه مع «إسرائيل» على حساب القضية الفلسطينية، ولمواجهة محور المقاومة.

في هذه الأجواء والمعطيات، سوف تتلخص أهداف المبادرة الفرنسية في:

. احتواء حالة الغضب الفلسطينية على تصاعد الإستيطان، والمصحوب بالقمع والإذلال اليومي على حواجز الإحتلال وسياسات التمييز العنصري، والحيلولة دون انفجار الوضع ومحاصرة الإنتفاضة الحالية...

ـ إعادة تلميع صورة «إسرائيل» على الصعيد الدولي لإجهاض التقارير الدولية في حقّها... والالتفاف على تنامي المقاطعة الأوروبية والعالمية غير الرسمية لمنتجات المستوطنات بعدما أصبحت معضلة لـ«إسرائيل» وأثارت غضبها، وخاصة بعد خروج شركات كبيرة من الضفة...

اما «إسرائيل»، فقد رفضت رسمياً المبادرة الفرنسية لاستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، والتي تقوم على عقد مؤتمر دولي. وقال مكتب بنيامين نتنياهو: إن «إسرائيل» متمسكة بموقفها بأن المفاوضات المباشرة هي الطريق الأفضل لحلّ الصراع، وهي مستعدّة للعودة فوراً إلى طاولة المفاوضات من دون شروط مسبقة!

وأسباب الرفض الإسرائيلي للمبادرة هي:

– لا ترغب «إسرائيل» أن تجري المفاوضات (المفترضة) تحت رعاية دولية، وهي تحرص أن يكون الوسيط أمريكا فقط. وليس في أجندة نتنياهو وحكومته أولوية إجراء مفاوضات تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية، وإنما هو يريد إعلان «الدولة اليهودية» على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وتحويل الفلسطينيين إلى أقليّة تحظى بحكم ذاتي في كنف هذه «الدولة»؛ هذا إذا لم تُتح له الفرصة لترحيلهم... ويبدو أن المبادرة ستأخذ طريقها إلى انعقاد الجلسات الوزارية الممهّدة وانعقاد المؤتمر؛ ولكن لا يمكن أن نتوقع أكثر من توصيات ومقترحات لا ترتقي إلى مستوى إزعاج أو الضغط على الكيان الغاصب وإلزامه بقرارات معيّنة.

إن اليمين الصهيوني العنصري يجد الظرف الحالي مناسباً للتهرّب من أية تسوية لا تحقّق له كسب المزيد من الأراضي وفرض شروطه الخاصة للسلام، مع وجود الطرف الفلسطيني (وحتى العربي) في أضعف ظروفه. فما الذي سيدفع أو يُجبر حكومة العدو على تقديم تنازلات لصالح التسوية لم تقدّمها في ظروف سابقة كانت أكثر حرجاً لكيان العدو؟

وفي هذا السياق، تتحرّك الدول الاقليمية كالعادة للدفع بجهود المصالحة الفلسطينية إلى الأمام، وهي الجهود التي تتكرّر في كلّ استحقاق دولي بهدف إبراز وحدة الموقف الفلسطيني، والاستفادة من ذلك لانتزاع تنازلات جديدة من الفلسطينين، ولاستدراج «إسرائيل» للتعاطي المرن مع التحرّكات الدولية، رغم التعقيدات السياسية والواقعية، والتي لا توحي بإمكانية وصول المصالحة إلى محطّتها النهائية، خاصة أن هناك جهداً صهيونياً لمنع تحقيق المصالحة للهروب من الاستحقاقات المترتبة على إنهاء الانقسام الفلسطيني. ويُتوقّع أن تُعقد جولة ثالثة لمحادثات المصالحة في الدوحة في بداية شهر أيار، حسب تصريحات عزّام الأحمد، مسؤول ملف المصالحة في حركة فتح.

وقد انشغلت الساحة الفلسطينية أيضاً بموضوع اكتشاف العدو لنفقٍ على الحدود مع قطاع غزّة، وما رافق ذلك من رسائل تبادلتها الأطراف، خاصة أن المقاومة بعد الأجواء التصعيدية للعدو إثر اكتشاف النفق، وبعد عملية القدس النوعية بتفجير حافلة صهيونية، أكدت أن الأمور لن تستمرّ على حالها إذا ما تواصلت معاناة قطاع غزّة مع الحصار الصهيوني. وفي هذا الإطار، قال مسؤول حركة حماس إسماعيل هنية:

إن الحصار لـ٢ مليون فلسطيني في قطاع غزّة لا يجوز أن يستمر. ووجّه هنيّة رسالة لجميع الاطراف وفي مقدّمتهم الاحتلال الإسرائيلي، قائلاً: "لا تسيئوا تفسير صبرنا في غزّة. وإذا استمرّ الحصار فنحن لا نستطيع أن يبقى شعبنا في مثل هذه المعاناة".

وقد ترافق ذلك مع تحذير كتائب القسّام الذي جاء فيه: "تحذير أخير؛ لم يعد هنالك ما يمنعنا من اتخاذ القرار، رفع الحصار عن غزّة أو الانفجار".

في هذا الإطار، يبدو أن هناك جهوداً أوروبية تُبذل، وهي تمثلت بزيارة وفد أوروبي رفيع المستوى لقطاع غزّة، والذي قدّم رؤية تخطيط استراتيجية للقطاع، شملت الطرق والموانئ والمطار!

ولايمكن استبعاد أن تكون التصريحات الواردة على لسان هنيّة والقسام مرتبطة بالمفاوضات التركية ـ الإسرائيلية، حيث تريد تركيا أن تحقّق مكسب أنها قدّمت شيئاً للفلسطينيين، خاصة في قضية غزّة، وبما يدعم تحالفها مع الإخوان المسلمين.

من جهة أخرى، حسم المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشئون السياسية والأمنية (الكابينيت)، الجدل الذي حصل الشهر الماضي حول طلب الجانب الفلسطيني امتناع قوات الاحتلال عن العمل في مناطق (أ) التي كانت تحت المسؤولية الفلسطينية الكاملة: أمنياً وإدارياً، حتى اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، وتبلغ مساحتها ١,٠٠٥ كم؛ أي ما نسبته ١٨% من مساحة الضفة الغربية المحتلة، مؤكداً أن الجيش "سيحتفظ لنفسه بحريّة العمل والحركة في المناطق المصنّفة (A) حسب احتياجاته العملياتية والعسكرية".

وسبق ذلك، معارضة جهاز الأمن العام (الشاباك) تقليص حجم الأنشطة الأمنية الإسرائيلية في المناطق التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية، لأن ذلك قد يضع صعوبات أمام إحباط العمليات الفدائية.

هذا في حين يرى الجيش الصهيوني أن "الانسحاب سيخلق دافعًا أكبر لدى أجهزة أمن السلطة للعمل ضدّ ما أسماه بالإرهاب، وأن الخطوة منوطة بفترة تجريبية".

وكان مصدر فلسطيني مطّلع نقل تهديد السلطة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع "إسرائيل" جزئيًا، احتجاجًا على مواصلة اقتحام جيش الاحتلال للمناطق الخاضعة لسيطرتها المصّنفة "أ" حسب اتفاق أوسلو.

مجلس الأمن: جلسة غير رسمية لتوفير "الحماية للفلسطينيين"

قال ممثّل دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، السفير رياض منصور، إن "مجلس الأمن الدولي سيعقد يوم السادس من مايو/ أيار ، جلسة غير رسمية حول حماية المدنيين (الفلسطينيين) تحت الاحتلال".

وأضاف أن "الجلسة تمّ الدعوة إليها من قبل ٤ دول أعضاء بمجلس الأمن هي: مصر والسنغال وفنزويلاّ وماليزيا"، مؤكدًا "استجابة الغالبية العظمى من أعضاء المجلس (البالغ عددهم ١٥ عضوًا) لعقد الجلسة الأولى من نوعها، مع اعتراض دولة غربية واحدة فقط (في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية)".

وأوضح أن "الجلسة ستشهد مشاركة ٤ خبراء قانونيين متخصّصين في توفير الحماية الدولية للسكان المدنيين تحت الاحتلال، ومن بينهم خبير قانوني في منظمة العفو الدولية".

واستبعد منصور أن يصدر قرار أو بيان من مجلس الأمن الدولي عقب الجلسة، بقوله: "إن ما نصبو إليه من وراء انعقاد الجلسة هو أن يستيقظ مجلس الأمن الدولي من غفوته، وأن يمارس مسؤولياته في حماية الشعب الفلسطيني من جرائم وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي".

وحول موقف الولايات المتحدة إزاء انعقاد تلك الجلسة غير الرسمية لمجلس الأمن قال : "خلال جميع الجلسات الشهرية التي يعقدها المجلس بشأن الوضع في الشرق الأوسط، نقوم دائمًا بالتركيز على عدد من القضايا الرئيسية، من بينها الحماية والمستوطنات غير الشرعية؛ أي أن مبدأ توفير الحماية تحدثنا عنه من قبل في المجلس".

الأحمد: لقاء ثالث بين فتح وحماس في الدوحة لبحث تنفيذ المصالحة

كشف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مسؤول ملف المصالحة فيها، عزّام الأحمد، عن لقاء ثالث سيُعقد مع حركة حماس في العاصمة القطرية الدوحة، بداية شهر أيار، لاستكمال باقي ملفات المصالحة التي جرى بحثها في اللقاء الأخير.

وقال الأحمد: إن اللقاء سيبحث استكمال خطوات آليات تنفيذ اتفاق المصالحة، والمتمثّلة في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية القادمة. وأضاف: "الفصائل الفلسطينية تأمل أن تكون الجولة الثالثة جولة اختتام الحوار حول آليات تنفيذ اتفاق المصالحة".

وكانت الدوحة احتضنت مؤخرا لقاءين بين حركتي فتح وحماس، لبحث آليات تنفيذ المصالحة، ومعالجة العراقيل التي وقفت في طريق تحقيقها.

يُذكر أنه في ٢٣ أبريل / نيسان ٢٠١٤، وقّعت الحركتان اتفاقاً للمصالحة نصّ على تشكيل حكومة وفاق، ومن ثمّ إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني بشكل متزامن.

وفي ٢ يونيو/حزيران ٢٠١٤، أدّت حكومة الوفاق اليمين الدستورية أمام الرئيس محمود عباس. غير أنها لم تتسلّم أياً من مهامها في قطاع غزّة، بسبب الخلافات السياسية الحادّة بين الحركتين، وسط تبادل الاتهامات والتراشق الإعلامي.

قائد الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية يحذّر من انفجار غزّة باتجاه «إسرائيل»

حذّر قائد المخابرات العسكرية هرتسل هاليفي للجنة الشؤون الخارجية والجيش في الكنيست من أن "الأوضاع الإنسانية في غزّة بحالة تدهور؛ وفي حال انفجارها، فستكون في اتجاه إسرائيل".

وقال إن إعادة إعمار غزّة بعد حرب عام ٢٠١٤ بين حماس و«إسرائيل» تتقدّم ببطء شديد. مشيراً إلى أن إعادة تأهيل القطاع هي عامل أساسي في تجنّب نزاع آخر.

ووافق هاليفي على تقرير الأمم المتحدة الصادر عام ٢٠١٥، والذي يدّعي أن غزّة لن تكون صالحة للعيش الإنساني في عام ٢٠٢٠، في حال عدم تقوية اقتصادها بسرعة. وألقى التقرير معظم اللوم على الحصار الإسرائيلي على القطاع.

وأشار هاليفي إلى أنه بالرغم من الظروف الصعبة في غزّة، لا زالت حماس غير معنيّة بالحرب مع «إسرائيل» في الوقت الحالي، وأنها تبذل مجهوداً للسيطرة على الفصائل الأخرى في القطاع لمنعها من تصعيد الأوضاع على الحدود.

وقال إن تحسين الأوضاع الاقتصادية في غزّة سيُسهم في تهدئة التوترات في الضفة الغربية أيضاً، وتحدث عن مكانة السلطة الفلسطينية، معبّراً عن شكوكه في أمر التهديدات الفلسطينية لحلّ السلطة في ظلّ الجمود في مفاوضات «السلام» مع «إسرائيل». لكنه قال إن هذا قد يحدث في حال تخلّي محمود عباس عن منصبه بدون وجود بديل.

وأفيد في هذا السياق أن وزير المالية موشيه كحلون التقى عدّة مرّات بنظيره الفلسطيني شكري بشارة في الأسابيع الأخيرة، لوضع خطّة لتعزيز المساعدات الاقتصادية للفلسطينيين.

وكشفت القناة العاشرة في تلفزيون العدو أن «كحلون» سوف يقدّم مجموعة مبادرات جديدة لنتنياهو للموافقة عليها في الأيام القادمة.

وتركّز الخطّة على كلٍ من الصناعات المبنيّة على المعرفة، مثل الطبّ والتكنولوجيا، وعلى توسيع الإندماج الفلسطيني . الإسرائيلي في قطاع البناء، فيما يُعتبر في «إسرائيل» كوسيلة مركزية لتهدئة توترات الأشهر الأخيرة، مع انهيار مفاوضات «السلام» وموجة الهجمات الفلسطينية منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥.

<u>وفد أوروبي يزور قطاع غزّة ويقدّم مشروع مخطّط استراتيجي</u>

كشفت مصادر فلسطينية عن أن وفداً أوروبياً رفيع المستوى زار قطاع غزّة وقدّم رؤية تخطيط استراتيجية للقطاع تشمل الطرق والموانئ والمطار.

وقالت المصادر إن المخطّط يشمل اقامة خط سريع ثاني يوازي شارع صلاح الدين، ويربط بين جنوب القطاع حتى أقصى شماله بموازاة الخطّ الفاصل بين غزّة و«إسرائيل» ويبعد عنه ٣٠٠ متر فقط؛ مضيفة أن

الوفد اقترح أن يكون الميناء والمطار في منطقة شمال قطاع غزّة مستقبلاً، وأن «إسرائيل» لا تمانع في ذلك ضمن الرؤية الاستراتيجية للقطاع.

وتابعت أن مقترحاً آخر يجري تداوله بأن يتم توسيع ميناء العريش ليشكّل رافداً لقطاع غزّة فيما يتقاطع مع المشروع المقترح التركي بإنشاء لسان عائم مقابل شواطئ قطاع غزّة، إما في الوسط أو الشمال.

عاموس غلعاد: ألف شاحنة تدخل قطاع غزّة كلّ يوم و«إسرائيل» لا تفرض عليه حصاراً

زعم رئيس الهيئة السياسية والأمنية في وزارة الحرب الصهيونية الميجر الجنرال عاموس غلعاد، أن «إسرائيل» لا تفرض حصاراً على قطاع غزّة، مشيراً إلى أن ألف شاحنة تدخله كلّ يوم! واعتبر غلعاد أن قوّة الردع الإسرائيلية في القطاع لها تأثير في هذه المرحلة، ليس على الصعيد الإيديولوجي بل القتالي، موضحاً أن النفق الذي اكتُشِف في الآونة الأخيرة يدلّ على ان لحركة حماس موارد.

القسّام: رفع الحصار عن غزّة أو الانفجار

حذّرت كتائب عزّ الدين القسام كيان الاحتلال الإسرائيلي من استمرار حصاره على قطاع غزّة.

وأكد المتحدث باسم كتائب القسام في حفل "لحن الانتفاضة" الذي نظمته حركة حماس بغزّة، في كلمة مختصرة ومقتضبة: "تحذير أخير، لم يعد هنالك ما يمنعنا من اتخاذ القرار، رفع الحصار عن غزّة أو الانفجار".

كما أكدت حركة حماس في بيان صدر عنها، أن الوضع في قطاع غزّة لا يمكن الصمت عنه، والقبول به "أمر غير ممكن".

هنية: لن يستطيع أحد وقف الانتفاضة.. والميناء والمطار حقٌ إنساني وسياسي

أكد اسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أن غزّة تقف على خطّ التماس المباشر مع انتفاضة القدس والأقصى، والتي لن يستطيع أحد أن يوقفها.

وأضاف أن الشبّان الذين انتفضوا من تحت ركام التنسيق الأمني والمفاوضات العبثية في وجه المحتلّ واليأس، لا يمكن لأحد أن يوقف زحفهم نحو القدس والأقصى.

وقال هنيّة: "ها هي غزّة اليوم، كما في كلّ مراحلها، وفيّة لفلسطين وللمقاومة وللقدس والأقصى والأسرى واللاجئين وللأمّة. تقف رغم الجراح والحصار وجراح الإعمار وآثار الحروب، تقف وقفة لأهلها في كلّ أرض

فلسطين، وتؤكد بلغة الدم والنار أن هذه المقاومة المباركة، التي صمدت في غزّة وانتصرت وقدّمت الشهداء والجرحى والأسرى، هي على خطّ التماس المباشر مع انتفاضة القدس ومع القدس ومع الأقصى.

وأكد أن حصار ٢ مليون فلسطيني في قطاع غزّة لا يجوز أن يستمرّ، ووجّه رسالة لجميع الأطراف وفي مقدّمتهم الاحتلال الإسرائيلي، بقوله:" لا تسيئوا تفسير صبرنا في غزّة. وإذا استمرّ الحصار، فنحن لا نستطيع أن يبقى شعبنا في مثل هذه المعاناة».

ودعا هنيّة إلى عدم التضييق على غزّة، وإبقائها في فضاء مغلق براً وبحراً وجواً، مؤكداً على أن الميناء والمطار وفتح المعابر وحريّة الحركة هي حقٌ للشعب الفلسطيني في غزّة.

وتابع: "إن إقامة ميناء ومطار في غزّة لا يعني أنها صارت دولة لوحدها، غزّة جزء من فلسطين، والميناء حقٌ إنساني وسياسي، والمطار كذلك، مضيفاً أن الذين يروّجون بأن الميناء يعني ترسيخ الانقسام وفصل غزّة عن الضفة هو رواج كاذب لا أساس له من الصحّة؛ ولكنها مؤامرة استمرار الحصار.

الجهاد الإسلامي: الفصائل الفلسطينية لا تريد فتح معركة مع «إسرائيل»

حذّرت حركة الجهاد الإسلامي من أن استمرار الطوق الأمني على قطاع غزّة ووقف الإعمار سيُشعلان مواجهة جديدة مع «إسرائيل».

وقال القيادي في الحركة خضر حبيب، إن الحركة غير معنيّة في غوض غمار مثل هذه المواجهة، معتبراً أن الأوضاع الاقتصادية المتردّية في القطاع، بسبب سياسة «إسرائيل»، ولا سيّما في مجال وقف الإعمار، قد تفجّر الأوضاع.

وأضاف أنه لم تتم حتى الآن إعادة بناء ٨٠ %من المنازل التي دمِّرت خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في القطاع قبل عامين.

عريقات: معنيّون بنجاح المؤتمر الدولي الخاص بالسلام

دعا أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، المقرّر الخاص للجنة الإعدامات الميدانية في لجنة حقوق الإنسان كريستوف هاينز، للقدوم إلى فلسطين والبدء بالتحقيق في الإعدامات الميدانية التي ترتكبها «إسرائيل» بحقّ شعبنا، والتي تدلّ على استخفاف "إسرائيل" بالمواثيق الدولية التي تستهدف كلّ فلسطيني وتعتبره هدفاً «لجيشها».

وأضاف: «إسرائيل» تطلب أن نصدّق أن امرأة حامل في شهرها السادس، وهي مرام أبو إسماعيل، الأم لطفلين، تأخذ شقيقها إسماعيل(١٦ سنة) لتنفيذ عملية، ما يدلّ على أن معدّل الذكاء العالمي نزل إلى ٩ أو ١٠.

وأكد عريقات أن مجلس الأمن وافق على الانعقاد بشكل مفتوح، وهناك ٤ قرارات هي: ٦٠٥، ٦٧٠، ٦٧٣، ٩٠٤، التي نصّت على حماية الشعب الفلسطيني، مشدّداً على أنه آن الأوان لكي يناقش هذا المجلس كيفية تنفيذ قراراته.

وذكر أن دولة الاحتلال «تهدف من تصعيدها وممارساتها بحقّ أبناء شعبنا إلى تحقيق هدف سياسي تنشد من خلاله تكثيف الاستيطان وتدمير خيار الدولتين».

وتابع: عندما أعلنت فرنسا ٣٠ مايو/ أيار كموعد للقاء الذي من شأنه وضع سقف زمني للحلّ النهائي، قابلت «إسرائيل» ذلك بالإعلان عن مصادرة مئات الدونمات، وقامت باعتداءات واسعة وشاملة على المدن (الفلسطينية).

أضاف: في ٣٠ أيار سيكون اللقاء التحضيري الأول لبحث الأفكار الرئيسية في المبادرة الفرنسية، وبحث آليات التنفيذ والمتابعة والجدول الزمني للمفاوضات، والذي سيُعقد بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والدول العربية المعنيّة: مصر والأردن والسعودية والمغرب، والأمين العام لجامعة الدول العربية؛ وستكون من أوروبا ألمانيا وإسبانيا. ونحن طلبنا من فرنسا أن تتم دعوة جمهورية جنوب إفريقيا والصين واليابان والهند والبرازيل، لمواقفهم الداعمة للقضية الفلسطينية.

وختم عريقات: المسألة ليست في عقد مؤتمر دولي، بل بالإرادة الدولية لإحقاق السلام. وفي حال رفضت حكومة «إسرائيل» تنفيذ القرارات الموقّعة والالتزام بما وقّعت عليه، فليس هناك جدوى حقيقية من أيّ محادثات سلام، حيث أن المشكلة ليست في الاتفاقيات ولكن في السلوك الإسرائيلي، خاصة وأن «إسرائيل» ترفض تنفيذ ما عليها من التزامات.

أبو ردينة: رفض "إسرائيل" للمبادرة الفرنسية هو رفض لعملية "السلام"

تعقيباً على ما صدر عن مكتب رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، بخصوص المبادرة الفرنسية، قال نبيل أبو ردينة. الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية، إن "إسرائيل" لا زالت ترفض أية مبادرة لحلّ الصراع الفلسطيني . الاسرائيلي، ولا زالت تتحدّى الإرادة الدولية، والشرعية القائمة على أساس حلّ الدولتين.

وأَضاف أن «دولة فلسطين سوف تستمرّ بدعمها للمبادرة الفرنسية، وسعيها سواء في مجلس الأمن الدولي، أو من خلال الانضمام لكلّ المنظمات والهيئات الدولية، للحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية؛ كما جدَّد أبو ردينة التأكيد على عدم شرعية الاستيطان، مُعتبراً أن الاحتلال الإسرائيلي هو سبب كلّ الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة.

«إسرائيل» تجدّد رفضها للمبادرة الفرنسية

مع إعلان باريس عن موعد عقد اجتماع وزاري في ٣٠ أيار، تمهيداً لانعقاد مؤتمر دولي لتحريك المفاوضات بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل»، جدّدت «إسرائيل» رفضها للمبادرة الفرنسية الهادفة إلى تحريك عملية «السلام».

وقال مصدر إسرائيلي رسمي: "إن رفض المبادرة مردّه إلى عدم جدوى هكذا مبادرات في حلّ الصراع". وطالب المصدر السلطة الفلسطينية بالبدء بمفاوضات مباشرة مع "إسرائيل" دون شروط مسبقة "كطريق وحيد للمفاوضات حول حلّ الدولتين"!

دعوات عنصرية لفرض السيادة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية

أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية بشدّة ما نشره رئيس مجلس المستوطنات في الضفة الغربية "شيله أدلر" حول (ضرورة الانتظار لخطوة جديدة تتعلق بفرض السيادة الإسرائيلية على المناطق)، مشيراً إلى (مفاجأة في دورة الكنيست المرتقبة)! موقف "أدلر" هذا أتى بعد جولات وزيارات قام بها وزراء كبار في حكومة نتنياهو في الآونة الأخيرة إلى عدد من المستوطنات في الضفة، وبعد أيام قليلة بعد التصريحات التي أطلقها نائب وزير الحرب الإسرائيلي، إيلي بن دهان، من حزب (البيت اليهودي)، خلال مشاركته في إطلاق فعاليات الاحتفال بما يُسمّى (٥٠ عاماً على تحرير قلب أرض إسرائيل ـ يهودا والسامرة)، والتي جرت قرب الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل؛ حيث دعا "دهان" إلى ضمّ الضفة الغربية إلى «إسرائيل» وفرض السيادة عليها، والبدء من مدينة الخليل! هذه المواقف والتصريحات تزامنت مع حملات يقوم بها المستوطنون وأحزاب اليمين في «إسرائيل»، بهدف تشديد القبضة الإسرائيلية التهويدية على المناطق الفلسطينية، عبر سلسلة من الخطوات، أبرزها السعي إلى فرض تدريجي للقوانين الإسرائيلية على الضفة كمقدّمة لفرض السيادة الإسرائيلية عليها وضمّها إلى «إسرائيل».

وقد طالبت وزارة الخارجية الفلسطينية المجتمع الدولي التعامل بمنتهى الجدية مع مخاطر وتداعيات التوجهات الإسرائيلية الرسمية والاستيطانية، ودعته للخروج عن صمته تجاه الخطوات والإجراءات التي باتت

تتيح لـ«إسرائيل» الاستمرار في مخطّطاتها الهادفة إلى إغلاق الباب أمام أية حلول سياسية تفاوضية للصراع، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإجبار «إسرائيل» على التراجع عن مخطّطاتها التدميرية لفرص «السلام».

النائب أيمن عودة يُطلع «كي مون» على عنصرية «إسرائيل» بحقّ فلسطينيي الـ٤٨

أطلع رئيس «القائمة المشتركة» داخل أراضي الـ٤٨، النائب في الكنيست الصهيوني أيمن عودة، أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، ورئيس الجمعية العامة في الأمم المتحدة موغنز ليكيتوفت، على عنصرية «إسرائيل» بحقّ فلسطينيي الـ٤٨.

وأوضح أنه أطلع «كي مون» على وضع فلسطينيي الـ٤٨، وأشار إلى أنهم السكان الأصليون ويشكّلون ١٧% من تعداد سكان «إسرائيل».

أضاف: إن فلسطينيي الـ٤٨ بقوا في وطنهم رغم النكبة، وعانوا من ظلم الحكم العسكري الذي استمرّ حتى عام ١٩٦٦، وأكد أن سياسات «إسرائيل» المجحِفة بحقّ المواطنين العرب لم تنته مع انتهاء الحكم العسكري، بل استمرّت سياسة الاستيلاء على الأراضي والتمييز ضدّهم في المجالات المختلفة.

وطالب النائب عودة "بان كي مون" بمتابعة قضايا فلسطينيي ٤٨ من خلال هيئات الأُمم المتحدة. كما طلب منه إرسال بعثة رسمية من الأُمم المتحدة كي تطّلع على الوضعية المجحِفة والظروف المعيشية الصعبة التي يعيش في ظلّها مئة ألف إنسان في النقب.

يُذكر أن هذا هو اللقاء الأول الذي يلتقي به سياسي من أراضي الـ٤٨، بالأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الجمعية العامة فيها.

غزّة: الكشف عن نقاط ميتة لـ "الشاباك" داخل البحر

أفاد موقع (المجد) الأمني، المقرّب من كتائب القسّام أن الأجهزة الأمنية المختصّة في قطاع غزّة ألقت القبض على عميل لصالح جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك"، ارتبط في العام ٢٠١٠ بالاحتلال بعد اعتقاله أثناء أداء عمله في الصيد.

وقد جرى اعتقال العميل البالغ من العمر(٣٧ عاماً) في عرض البحر أثناء ممارسة مهنة الصيد مع بعض الصيّادين، واقتيد مع آخرين إلى ميناء أسدود، وحيث التقى هناك مع ضابط الشاباك، وكان هذا اللقاء الأول لبداية الارتباط بالمخابرات الإسرائيلية.

وتركز عمل العميل المرتبط في جلب الأموال والأدوات التي يستخدمها العملاء من ضابط المخابرات الإسرائيلي توزعها في نقاط ميتة ـ مكان بعيد عن الأنظار و غير متوقع ـ داخل البحر ـ إذ يتم وضع راتب العميل داخله مع أدوات استخبارية أخرى . ومن ثمّ يوعز ضابط المخابرات للعملاء الآخرين باستلامها.

هآرتس:مصر ترسم قواعد اللعبة بين حماس و«إسرائيل»

تحدثت صحيفة "هآرتس" العبرية عن علاقة حركة "حماس" مع مصر، وقالت إن الحركة تجد نفسها أمام قرار إستراتيجي بترميم العلاقة مع هذا البلد، وصولاً إلى إنهاء الأزمة الناشبة معه. وهو ما قد يتطلب منها مساعدة المصريين في الصراع الذي يخوضونه ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سيناء، في حين يبدو أن الدور المصري يزداد تأثيراً في رسم قواعد اللعبة بين حماس و«إسرائيل».

وقال الخبير الإسرائيلي في الشؤون العربية في صحيفة "هآرتس" تسفي بارئيل، إن مشهداً غير عادي بات ظاهراً على طول الحدود بين قطاع غزّة وشبه جزيرة سيناء في الآونة الأخيرة. فقد انتشر العديد من مقاتلي حماس، وقاموا بتسيير دوريات على طول الخطّ الحدودي مع مصر، وهم يقيمون العديد من الحواجز الأمنية ونقاط المراقبة والتفتيش.

وجاء هذا الحراك الميداني من حماس نتيجة المباحثات التي أجراها وفد الحركة في مصر خلال مارس/آذار الماضي، في محاولة لتهدئة الغضب المصري تجاه الحركة عقب الاتهامات الأخيرة بتورّطها في اغتيال النائب العام المصري هشام بركات في يونيو/حزيران ٢٠١٥.

جبل البابا: جبهة مواجهة أخرى لبدو القدس

أربع مرّات تعرّض منزل سليمان كايد جهالين للهدم والمصادرة، في تجمّع جبل البابا القريب من بلدة أبو ديس شمال شرق مدينة القدس المحتلة؛ ليس هو فقط وإنما ٢٠ عائلة من التجمّع البدوي تعرّضت منازلهما للهدم، وكلّ ذلك في سبيل تهجير التجمّع بالكامل وفرض السيطرة الإسرائيلية على الأرض التي لم يعرف السكان هناك أرضاً لهم غيرها.

ويقع جبل البابا على أراضي الممتدّة ما بين بلدتي العيزرية وأبو ديس في محيط مدينة القدس، من الجهة الشمالية الشرقية في المنطقة المسمّاه E1، والتي تسعى «إسرائيل» للسيطرة عليها لصالح توسيع المستوطنات والوصول إلى مخطّطها بإقامة ما يُسمّى بالقدس الكبرى في العام ٢٠٢٠.

يقول غسان جهالين، أحد مسؤولي التجمّع، إن الهدف من هذه الحملات هو السكّان إلى منطقة ضيّقة من أراضي بلدة أبو ديس، تخطّط سلطات الاحتلال لجمع بدو القدس بالكامل فيها، في سبيل السيطرة الكاملة على أراضيهم لصالح توسيع المستوطنات المحيطة.

وتابع: "منذ سنوات ونحن نعاني من عمليات الهدم في التجمّع؛ أكثر من ٢٠ منزلاً من أصل ٥٠ تعرّض للهدف، وبعضها هدِم لأكثر من مرّة. والآن وصل عدد المنازل المهدّدة بالهدم إلى ٥٦ بيتاً ومنشأة، وهو ما يعني هدم التجمّع بالكامل وتشريد كلّ سكّانه.

وقد تحوّلت عمليات ملاحقة البدو إلى عملية ممنهجة بعد اتفاقية أوسلو وتقسيم الأراضي إلى A,B,C، حيث صنِّفت هذه الأراضي بأراضي C، والتي تقع ضمن السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

التفكجي: يحذّر من مخطّط استيطاني لفصل نابلس ورام الله

حذّر خبير شؤون الاستيطان خليل التفكجي من شروع دولة الاحتلال بإنشاء وتشكيل كتلة استيطانية ضخمة للفصل بين محافظتي نابلس ورام الله.

ونبّه إلى حديث الكيان عن دولتين في دولة واحدة، بقوله: "هي دولة مستوطنات إسرائيلية، في الطابق الأول منها، ودولة تجمّعات فلسطينية مرتبطة بأنفاق، وهو ما نشاهده في الضفة الفلسطينية.

وأشار إلى مصادرة قوات الاحتلال مئات الدونمات من أراضي جالود وترمسعيا وأراضي المغير، لتنفيذ الأمر العسكري رقم ٥٠ للطرق، ومشروع وضِع عام ١٩٨٣، موضحاً أن هذا المشروع يقضي بربط المستعمرات الإسرائيلية للفصل بين محافظتي رام الله ونابلس، ولعزل السكّان الفلسطينيين والسيطرة على الأراضي الفلسطينية، بإحداث أغلبية يهودية عبر المستوطنات.

واعتبر التفكجي اعتداءات وجرائم المستوطنين على المواطنين في جنوب وغرب نابلس، وعلى المزارعين، وإغلاق الشوارع والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، جزءاً من هذا المخطّط الذي ينفّذه المستوطنون بأنفسهم.

وأشار إلى عزم دولة الاحتلال على بناء ١٦٩٠ وحدة استيطانية في قلنديا وتوسيع المنطقة الصناعية، مؤكدًا أن هذا المشروع الجديد يقع ضمن مخطّط استيطاني وضع عام ١٩٩٤، لإقامة مستوطنات جديدة وتوسيع مستوطنات قائمة، بهدف إنشاء مناطق صناعية جديدة بمستوىً تكنولوجي عالٍ.

وأضاف: "عندما تتحدث دولة الاحتلال عن منطقة قلنديا بالذات، فهذا يعني بالنسبة لها "القدس الكبرى"، أي توسعة المستوطنات، تحت ذريعة أنها كانت بمثابة أملاك يهودية قبل عام ١٩٤٨!

جيش الاحتلال: تعاون استخباراتي "غير مسبوق" مع مصر والأردن

أكد نائب رئيس هيئة الأركان العامة في جيش الإحتلال، يائير غولان، أن علاقات التعاون الاستخباراتي بين «إسرائيل» وكلٍ من مصر والأردن قد بلغت مستويات "غير مسبوقة".

ونشرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" تصريحات لغولان، جاء فيها: "هناك شعور قوي في المنطقة بأن علينا وضع عداوات الماضي جانباً، والتركيز على المصالح المشتركة والعمل معاً لمعالجة التهديد الجهادي"، وفق تصريحاته.

وأشار غولان إلى التعاون المشترك "غير المسبوق" في المجال الاستخباري بين تل أبيب والقاهرة وعمّان.

وأوضح أن الحديث يدور حول علاقات تجمع المؤسسات الأمنية في «إسرائيل» ومصر والأردن، مُعرباً عن أمله في أن يؤدّي ذلك التعاون إلى تطبيع كامل للعلاقات بين الشعوب العربية والدولة العبرية!

وأضاف: "لا أصف ذلك كنوع من التصالح بين الشعوب. ولكن هذه نقطة إنطلاق جيّدة، وأنا متفائل للغاية بهذا الشأن".

يُشار إلى أن مصر والأردن هما البلدان العربيان الوحيدان اللذان أبرما معاهدات «سلام» مع كيان الاحتلال الإسرائيلي.

الأردن تحذّر "إسرائيل"!

أرسلت الحكومة الأردنية تحذيرًا للحكومة الإسرائيلية، أكدت فيه أن مواصلة اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى ستكون لها عواقب وخيمة، كما عبّر الناطق باسم الحكومة الأردنية.

وقال الناطق الأردني: إن ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون من انتهاكات بحقّ المصلّين في المسجد الأقصى هو انتهاك للقوانين والمواثيق الدولية، محذّراً في الوقت نفسه من هذه الممارسات التي ستؤدي إلى عواقب خطيرة.

كما طالبت الحكومة الأردنية سلطات الاحتلال بالتوقف فورًا عن هذه الممارسات، ومنع دخول المستوطنين وقوات الاحتلال إلى ساحات المسجد، وإتاحة المجال أمام المصلّين الفلسطينيين للدخول إلى المسجد وتأدية الصلوات التلمودية في باحاته.

يُذكر أن السلطات الأردنية كانت أعلنت في وقت سابق عن انتهاء تجهيز البنية التحتية لنصب كاميرات مراقبة في باحات الحرم القدسي، الذي يقع تحت سيادتها، وأنه سيتم وضعها قبل بدء عيد الفصح اليهودي. لكنها عدلت عن ذلك لاحقًا، وتمّ تأجيل التنفيذ إلى موعد غير محدّد!

آلاف الإسرائيليين يعتزمون المغادرة إلى تركيا..

ذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية، أنه من المتوقع أن يقضي أكثر من ١٠٠ ألف إسرائيلي عطلة عيد الفصح في المواقع السياحية في تركيا، وذلك رغم تحذيرات الجهات الأمنية الإسرائيلية بعدم السفر إلى هناك.

وقالت الصحيفة إنه على الرغم من تهديدات الإرهاب، فإن تركيا هي وجهة السفر الأولى المفضّلة لدى الإسرائيليين لقضاء عطلة عيد الفصح!

ومن المتوقع أن يكون قد سافر أكثر من ١٠٠ ألف إسرائيلي في رحلات جويّة الى تركيا خلال فترة عيد الفصح اليهودي، وأن يقضي نحو ١٧ ألف عطلتهم في المواقع السياحية الفاخرة في أنطاليا وبودروم. ويشكّل هذا ارتفاعاً بنسبة ١٥% مقارنة بالعام الماضي.

ويفوق اختيار السفر إلى تركيا دول أخرى، مثل الولايات المتّحدة، وألمانيا، واليونان، لا سيّما بسبب الأسعار المنخفضة، والآخذة بالانخفاض كلّما ازدادت تحذيرات السفر إليها. ويصل معدّل تكلفة السفر إلى تركيا نحو ٥٥٠ دولار فقط.

وأشارت الصحيفة إلى أن أكثرية السياح الإسرائيليين الذين سيسافرون إلى تركيا هذه السنة هم سيّاح عرب من «إسرائيل»، وسيختارون قضاء العطلة في إسطنبول. ووفق التحذيرات من السفر في الماضي، والتي اتضح أنها كانت دقيقة وناجعة، توصي وزارة السياحة الإسرائيلية بعدم السفر إلى تركيا.

مديرة اليونيسكو: اعتماد المسجد الأقصى بدلاً من جبل الهيكل كان خطأ

قالت المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يونيسكو، إيرينا بوكوبا، في رسالة لرئيس حزب «يش عتيد»، عضو الكنيست يائير لابيد، إن «قرار اعتماد تسمية المسجد الأقصى بدلًا من «جبل الهيكل» واعتبارها منطقة مقدّسة للمسلمين فقط، هو قرار سياسي للدول الأعضاء في المنظمة، غير مقبول بالنسبة لي».

وبرّرت «بوكوبا» ذلك بالقول إن القرارات تُتّخذ في المجلس التنفيذي للمنظمة واللجنة العامة، وهي لجان تنفيذية لا تتبع لها مباشرة. وقالت إن «القدس مدينة مقدّسة للديانات الثلاث: اليهوديّة والمسيحية والإسلامية،

وإن على الدول الأعضاء في المنظمة التحلّي بروحيّة تشجّع الحوار»، وإن «القدس مكان حوار لجميع الأديان السماوية، ولا يجوز القيام بأيّ شيء من شأنه أن يُحدث تعديلًا في وحدتها وأصالتها».

وأشارت أنها صرّحت مرارًا من قبل أنه من الممنوع تسييس المنظمة، بقولها: «كمديرة عامة لليونيسكو، اتخذت من قبل موقفًا واضحًا في ما يتعلّق بالأوضاع التي من المحتمل أن تُشعل الأوضاع في الشرق الأوسط، وتحديدًا في البلدة القديمة، المندرجة ضمن قائمة التراث العالمي لليونيسكو».

وأضافت أن اليونيسكو «ساهمت في دعم المواضيع التي تعني دولة إسرائيل، مثل معرض «ناس، كتاب، وطن»، التي استعرضت علاقة ٣٥٠٠ سنة، هي عمر الشعب اليهودي والأرض المقدّسة»، وفقًا لتعبيرها.

وكانت «إسرائيل» قد احتجّت بشدّة على تبنّي اليونيسكو لقرار يهدف إلى حماية الإرث الثقافي الفلسطيني والطابع المميّز للقدس الشرقية، بمبادرة من دول عربية عدّة.

وتتركّز الانتقادات الإسرائيلية على فقرة تتّهم «إسرائيل» بحفر قبور يهودية في مقابر إسلامية في القدس المحتلّة، وبفقرة أخرى 'تندّد بقوّة بالاعتداءات المستمرّة التي يرتكبها إسرائيليون ضدّ المدنيين»، بمن فيهم أئمّة وكهنة.

«الكابينيت» يقرّ خطّة متعدّدة السنوات لتطوير الجيش الصهيوني

أقرّ المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) بالإجماع، خطّة متعدّدة السنوات للجيش الإسرائيلي، للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠.

وتسمح الخطّة، وفق ما أعلنه المتحدث باسم رئيس وزراء العدو أوفير جندلمان، للجيش بالتزوّد بأسلحة متقدّمة وبتعزيز قوّته، إلى جانب تحسين كيفية استخدام الموارد الموجودة بحوزته حاليًا.

فرنسا طلبت تأجيل مشروع القرار ضدّ الاستيطان

قال مصدر فلسطيني مسؤول إن فرنسا طلبت من السلطة الفلسطينية تأجيل التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لتقديم مشروع قرار ضدّ الاستيطان، وأضاف المصدر أن الطلب الفرنسي جاء في إطار جهود تقودها فرنسا ضمن مبادرتها لعقد مؤتمر دولي للسلام، وأملًا في إنجاحه.

وعن موقف السلطة، أفاد المسؤول "أنه إذا توفّرت الضمانات لعقد المؤتمر، فإن السلطة من الممكن أن تجمّد وبشكل مؤقّت مشروع القرار ضدّ الاستيطان، وليس إلغاؤه".

وأوردت صحيفة "هآرتس" نبأ يفيد بـ "أن الفلسطينيين يميلون إلى تجميد خطّتهم التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار ضدّ النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية".

وكانت قيادة السلطة بدأت منذ نحو شهر مشاورات مع الدول العربية حول تقديم مشروع قرار إدانة الاستيطان أمام مجلس الأمن الدولي، وسط توقعات باستخدام أمريكا "الفيتو" ضدّه. ويُذكر أن صيغة مشروع القرار الجديد هي نفس الصيغة التي طُرِحت عام ٢٠١١ .

«الكابينيت»: سنواصل العمل في مناطق "أ" بالضفة وفق الاحتياجات الأمنية

أكد المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشئون السياسية والأمنية (الكابينيت)، أن جيش الاحتلال سيواصل العمل في مناطق "أ" بالضفة الغربية المحتلّة، وفق ما تتطلّبه الاحتياجات الأمنية!

وقال المتحدث باسم رئيس وزراء العدو أوفير جندلمان، عقب اجتماع "الكابينيت": "أوضح رئيس الوزراء ووزير الجيش ورئيس هيئة الأركان العامة أن الجيش يحافظ وسيواصل الحفاظ على إمكانية دخول مناطق "أ" وأيّ مكان آخر تتطلبه الاحتياجات الأمنية"، مشيراً لعدم وجود أيّ تفاهمات أخرى بهذا الخصوص مع الفلسطينيين.

وذكر أن المجلس تلقّى إيجازًا من رئيس هيئة الأركان العامة غادي أيزنكوت بشأن محادثات التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلّة.

والمناطق المصنّفة "أ" وفق اتفاقية أوسلو هي التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة (أمنيًا وإداريًا) وتبلغ مساحتها ١,٠٠٥ كم؛ أي ما نسبته ١٨% من مساحة الضفة الغربية المحتلّة الإجمالية.

وكانت الإذاعة العبرية نقلت عن مصدر إسرائيلي كبير قوله إن الجيش "سيحتفظ لنفسه بحريّة العمل والحركة في المناطق المصنفة A حسب احتياجاته العملياتية والعسكرية".

وأشارت إلى أن ذلك يأتي تعقيبًا على التئام (الكابينيت) لبحث خطّة بنقل السيطرة الأمنية على المناطق المصنّفة A إلى السلطة الفلسطينية.

وسبق ذلك معارضة جهاز الأمن العام (الشاباك) تقليص حجم الأنشطة الأمنية الإسرائيلية في المناطق التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية، لأن ذلك قد يضع صعوبات أمام إحباط العمليات الفدائية.

في حين يرى الجيش الإسرائيلي، وفق «هآرتس»، أن "الانسحاب سيخلق دافعًا أكبر لدى أجهزة أمن السلطة للعمل ضدّ ما أسماه بالإرهاب، وأن الخطوة منوطة بفترة تجريبية".

وكان مصدر فلسطيني مطلّع نقل تهديد السلطة بوقف التنسيق الأمني مع "إسرائيل" جزئيًا، احتجاجًا على مواصلة اقتحام الجيش الإسرائيلي للمناطق الخاضعة لسيطرتها المصنّفة "أ" حسب اتفاق أوسلو.

وقال المصدر: "إن هذا القرار اتخِذ بالفعل، وقد تم إبلاغ «إسرائيل» به خلال اجتماع عُقِد بين الفلسطينيين والإسرائيليين مؤخرًا في القدس".

عباس زكي: معقّباً على قطع مخصّصات الجبهتين: ما هكذا يُعاقَب رفاق السلاح !!!

دعا عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي، جماهير الشعب الفلسطيني وقوى المقاومة في غزّة، إلى أخذ أقصى درجات الحيطة والحذر، مع تلويح حكومة الاحتلال الإسرائيلي بشنّ عدوان جديد على القطاع المحاصر.

وقال في حوارٍ مع وكالة أنباء (فارس) الإيرانية، ردًا على تصريحات ساسة وجنرالات الاحتلال، التي تُنادي بشنّ عدوان جديد على قطاع غزّة،: "في ظلّ هبوط الموقف العربي، وفي ظلّ حرف الصراع مع "إسرائيل"، كل شيء متوقع".

وأضاف:" حينما يصبح الاحتلال الإسرائيلي عدوًا ثانويًا كما هو الواقع اليوم، فهو بدون شك سيستغلّ هذه الفرصة، وأتوقع أن يُصعّد جرائمه وعدوانه ضدّ أبناء وقوى شعبنا. وعليه، يجب أخذ أقصى درجات الحيطة والحذر".

ولدى سؤاله عن رأيه إزاء القرار الذي صدر عن الصندوق القومي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بقطع مخصّصات الجبهتين الشعبية والديمقراطية، قال القيادي في حركة فتح:" هذا موقف يجب أن يُعالَج فورًا. الأصل ألاّ يُعاقَب حملة السلاح بمثل هذه الطريقة. وكما علمت، فإن المخصّصات لم تُقطع، بل جرى تأخير صرفها".

وتابع: "لا يملك أحد قطع مخصّصات جبهات ذات تاريخ، وحضور، وسجلّ نضالي حافل"، مشيرًا إلى أن "هناك سوء فهم، ترتّبت عليه تداعيات كان يجب ألاّ تحدث".

ورأى زكي أن "بإمكان الجبهتين الدعوة لانعقاد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبار أن لديهما ممثّلين داخلها، أو أن تجري اتصالات بعيدة عمّا حدث من توترات"، لافتًا إلى أن "ما جرى جاء نتيجة انسداد كلّ الآفاق، الأمر الذي فرض التشاحن سيّدًا للموقف".

ونوّه إلى أن "ما جرى من فعل وردود فعل في هذه القضية يقدّم هدية مجّانية للمحتلّ الإسرائيلي"، مشدّدًا على أن "أيّ اشتباك أو توترات داخلية على الساحة الفلسطينية، يصرفنا عن هدفنا ومهمّتنا الأساسية، وهي التصدّي للإرهاب الصهيوني".

وشدّد زكي على موقفه المنادي بـ"عدم تشكيل أو إقامة أيّ تحالفات عربية لا يكون هدفها محاربة الإرهاب الإسرائيلي"، مجدّدًا تأكيده وقناعته بأن "إسرائيل" وتنظيم "داعش" هما وجهان لعملةٍ واحدة.

وأضاف: "لا يجوز أن نعتبر من يعادي "إسرائيل" عدوًا. يجب أن يكون عدو "إسرائيل" صديقنا وحليفنا، والذي يقف مع "إسرائيل" علينا أن نحذّره وننبّهه لأنه يعتدي علينا .. على العالم كلّه أن يُدرك بأن الشعب الفلسطيني حقيقة على هذه الأرض. ولن تمرّ المؤامرة بإنهاء وجودنا لصالح "إسرائيل" وأميركا واحتياطيّها في المنطقة".

الجنرال إيال زمير: حماسُ تعدّ العدة للمواجهة القادمة مع «إسرائيل»

قال ما يُسمّى بقائد المنطقة الجنوبية في جيش الاحتلال، الجنرال إيال زمير، بأن حركة حماس تعِدّ العدّة للمواجهة القادمة مع «إسرائيل». وحذّر زمير حماس قائلاً إنها ستدفع ثمناً باهظاً إذا ما ارتكبت مثل هذا الخطأ وخرقت الهدوء السائد.

وأوضح أن أية محاولة للمساس من خلال استخدام الأنفاق ستُجابه بردٍ سريعٍ وقوي، ورأى أن إقامة العائق هو الحل للتصدي لخطر الانفاق حسب زعمه .

وأضاف «زمير» أن جيش الاحتلال على أتمّ الاستعداد لخوض المعركة القادمة، وهو مُجهّز بخطّة لإخلاء السكّان بهدف إنقاذ حياتهم، ومنع حماس من تحقيق إنجازات، على حدّ زعمه.

اجتماع طارئ للجامعة العربية لبحث إعلان نتنياهو الجولان إسرائيلية للأبد

قرّرت الجامعة العربية عقد لقاء طارئ، في أعقاب تصريحات بنيامين نتنياهو، والذي اعتبر هضبة الجولان السوري المحتلّ جزءاً لا يتجزء من «إسرائيل» وستبقي بيد إسرائيل للأبد.

وكانت حكومة العدو قد عقدت جلسة اسبوعية لها في هضبة الجولان المحتل، حيث أكد نتنياهو أن الجولان ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية للأبد، مضيفًا أنه يرفض التنازل عنها لأيّ طرف، وأن "الوقت قد حان كي يعترف العالم بأن الجولان إسرائيلية"!

وكانت «إسرائيل» قد احتلّت الجولان في حرب يونيو/حزيران عام ١٩٦٧، بعد أن هزمت جيوشاً عربية عدّة، واحتلّت شبه جزيرة سيناء المصرية، والضفة الغربية وقطاع غزّة.

وفي عام ١٩٨١ أعلنت «إسرائيل» ضمّ "الجولان" إلى أراضيها، في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي.

في المقابل، أكدت **وزارة الخارجية المصرية**، أن هضبة الجولان جزء لا يتجزّأ من الأراضي السورية، وأن «إسرائيل» قامت باحتلالها خلال حرب العام ١٩٦٧.

وقالت الخارجية المصرية، إن "إعلان رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو نيّة حكومته الاحتفاظ بهضبة الجولان السورية المحتلّة يمثّل انتهاكًا لمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية".

واستنكر كلٌ من البرلمان العربي وجامعة الدول العربية تصريحات نتنياهو حول الجولان، باعتبارها تصريحات استفزازية وتهدف لإفشال الجهود الدولية للسلام.

نتنياهو: محاربة أجهزة رام الله للمنظمات لن تقيّد حركتنا في منطقة (A)

ذكر موقع صحيفة «معاريف» العبرية بأن المجلس الامني المصغّر لحكومة الاحتلال، (الكابينت) كان من المفترض أن يناقش تقييد التواجد العسكري للجيش الاسرائيلي في منطقة (A)، وذلك على ضوء مطلب السلطة الفلسطينية للعودة للوضع الذي سبق عملية "السور الواقي" العدوانية عام ٢٠٠٢، حيث يمتنع جيش الاحتلال عن تنفيذ «عمليات» في داخل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية.

لكن، ووفقاً لمعاريف، فإن نتنياهو يرفض بشدّة بحث مطلب السلطة الفلسطينية، بقوله: ولا بأيّ حال سنتنازل عن حقّنا بمداهمة المدن الفلسطينية، و سوف ندخل كلّ مكان في الضفة الغربية.

وأشارت «معاريف» بأن ضبّاطاً في الجيش الاسرائيلي يمارسون ضغوطاً على المستوى السياسي الإسرائيلي لتلبية المطلب الفلسطيني، وتقييد حركة النشاط العسكري الإسرائيلي في مدن الضفة.

ولفت الضبّاط الإسرائيليون بأنه في الآونة الأخيرة حصل تحسّن كبير في مواجهة الأجهزة الامنية الفلسطينية ضد نشطاء حماس والمنظمات الأخرى. لكن قادة جهاز (الشاباك) يتحفظون على ذلك، معتبرين أن التواجد العسكري حيوي للحصول على معلومات استخباراتية.

عباس: نعمل على توحيد شعبنا وتشكيل حكومة وحدة وطنية

دعا الرئيس محمود عباس الى توسيع المشاركة الدولية لإيجاد حلّ سياسي، من خلال الأفكار الفرنسية الداعية لتشكيل مجموعة دعم دولية، وعقد مؤتمر دولي للسلام، وإنشاء آلية متعدّدة تعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وفق رؤية حلّ الدولتين على حدود ١٩٦٧، وتطبيق مبادرة السلام العربية؛

كلّ ذلك في إطار جدول زمني محدّد، وبما يؤدّي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب «دولة إسرائيل»، على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وأكد عباس خلال مؤتمر صحفي مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أن الاستيطان يشكّل العقبة الكبرى أمام تحقيق السلام، وقال: إننا سنستمرّ في المشاورات مع الجميع، ومع اللجنة الوزارية العربية الرباعية التي ستدرس التوقيت المناسب لطرح مشروع قرار في مجلس الأمن حول الاستيطان.

وتابع: كما أكدنا للمستشارة ميركل، بأننا ماضون في توحيد شعبنا وأرضنا، ونعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، والذهاب للانتخابات، وكذلك عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني، وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة للمنظمة.

<u>خطّة إسرائيلية: إخلاء للمستوطنات وتوجيه ضربات رادعة واحتلال غزّة بالكامل</u>

ذكرت وسائل الإعلام العبرية، نقلاً عن مصدر رفيع في قيادة المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، أن «إسرائيل» تراقب عن كثب مضاعفة «حماس» قوات النخبة لديها وحيازة وتطوير وسائل قتالية جديدة، من بينها زيادة قدرة الصواريخ على حمل مئات من الكيلوغرامات من المادّة المتفجرة، إضافة إلى حيازة طائرات من دون طيّار، وزيادة عديد القوات الخاصة لديها، والتي يصل قوامها إلى ٥٠٠٠ آلاف مقاتل.

ولفت المصدر إلى أن الجيش الإسرائيلي يدرك هذه المحاولات. ولهذه الغاية هو أعدّ خطّة قتال شاملة لخوض معركة محتملة في غزّة، في حال حدوث تصعيد للأوضاع الأمنية في الجنوب، تهدف إلى ضرب حماس عسكريًا، علاوة على حسم المعركة!

وأضاف أن الخطّة تعتمد على عدّة عناصر، من بينها حشد القوّات بسرعةٍ وقصفٍ مكثّف على أهداف العدو، وتعزيز الحماية للمستوطنات الإسرائيلية القريبة من القطاع، موضحًا أن الخطّة تشمل عمليات دفاعية، من بينها تفعيل خطّة إخلاء المستوطنات المحاذية للحدود مع غزّة.

المصدر عينه تطرّق إلى أن الخطّة تمّ وضعها بعد تنسيق الجهود مع شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) في الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى سلاحي الجو والبحرية، مشيرًا إلى أن الجيش الإسرائيلي نفّذ في الأشهر الأخيرة تدريبات ومناورات تتماشى مع مقوّمات الخطّة الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، لفت المصدر إلى أن المعلومات الاستخبارية تُبيّن أن الجناح العسكري لـ«حماس» يعمل تحت قيادة بارزة وقوية استطاعت تحويل القيادة السياسية إلى ما يشبه أئمّة مساجد لا أكثر؛ بل إن الجناح العسكري، كما شدّد المصدر، لا يخشى توجيه الانتقادات إلى القيادة السياسية في الخارج.

وأوضح الضابط أن تل أبيب قلقة من الشرخ العميق الآخذ بالترسّخ أكثر فأكثر بين الجناح العسكري لحماس بقيادة محمد ضيف، والجناح السياسي بقيادة إسماعيل هنيّة ومحمود الزهّار، اللذين لا يريدان مواجهة مع «إسرائيل». وقال في هذا السياق: يعمل «ضيف» على تجنيد مزيد من العناصر تمهيدًا لجولة جديدة من القتال في حال تقرّر ذلك. وهو مهتم بأن تبدأ المعركة بشكل مغاير عن المعارك السابقة، مع إنجاز عمل عسكري كبيرٍ. وكشف الضابط عن الخطّة العسكرية التي وصفها بغير المسبوقة والهادفة إلى الحسم، موضحًا أنّ كلّ وحدة عسكرية إسرائيلية تعلم مسبقًا ما يجب أنْ تفعله!

شركات إسرائيلية تهرّب الذهب واليورانيوم من كردفان

كشفت حكومة ولاية جنوب كردفان السودانية النقاب عن عمليات تهريب للذهب تقوم بها الحركة الشعبية قطاع الشمال إلى "إسرائيل"، عبر دولة الجنوب.

وأشارت الحكومة إلى أن الحركة قامت سابقاً باستجلاب شركات أجنبية إسرائيلية بغرض التنقيب عن الذهب في المناطق التي كانت تحت سيطرتها.

وقال حسن عبد الله دودو معتمد محلّية أم دورين بولاية جنوب كردفان، لمركز (إس. إم. سي) السوداني الصحافي، إن الشركات الإسرائيلية تقوم باستخلاص الذهب والمعادن الأخرى، كاليورانيوم، من المناجم ومربّعات التعدين، وتقوم بترحيله إلى دولة الجنوب تمهيداً لنقله إلى "إسرائيل".

وأضاف أن عمليات التنقيب شملت الآبار التي توجد بأم سردبة، التي كانت تمثّل بعداً استراتيجياً واقتصادياً للمتمرّدين.

واتهم أحد المعتمدين، ويدعى حامد كافي، الحركة الشعبية باستنزاف خيرات الولاية الزراعية والاقتصادية، داعياً الجيش لبسط سيطرته على مناطق التعدين والغابات وكافة الأراضي الزراعية وحمايتها من النهب، والاستمرار في تحرير الأراضي التي تحت سيطرة التمرّد.

يُذكر أن القوات السودانية تخوض قتالاً ضدّ الحركة الشعبية – قطاع الشمال المتمرّدة في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، ولم تحقّق مفاوضات سلام بين الطرفين، برعاية الوسيط الإفريقي ثابو مبيكي، منذ العام ٢٠١٣ أيّ تقدّم حتى الآن.

عباس: «إسرائيل» تنتهج سياسة إدارة الصراع

قال الرئيس محمود عباس في كلمة له أمام مؤتمر القمّة الإسلامية الـ١٣ في إسطنبول: "لقد بات واضحاً للجميع بأن «إسرائيل»، قوّة الاحتلال في أرض دولة فلسطين، تنتهج سياسة تقوم على إدارة الصراع، وكسب الوقت لصالح مخطّطاتها ومشاريعها الاستيطانية القائمة على سرقة مواردنا الطبيعية واستثمارها".

وشدّد على أن الكيان الإسرائيلي عمد على الدوام إلى إفشال الجهود المبذولة لإقامة السلام في المنطقة، وجعل العملية السياسية تدور في حلقة مفرغة للمفاوضات من أجل المفاوضات، والتي لا تؤدّي إلى أية نتيجة ملموسة.

وخاطب عباس الحضور قائلاً: «إننا نتطلع لجهودكم لإيجاد مظلّة حماية دولية لفلسطين أرضاً وشعباً وقضية، فإسرائيل كما هو واضح لا تريد السلام، وإنما تسعى للمزيد من التوسع. إنها تريد الأرض والأمن والسلام والاستقرار لها وحدها. وهي تضع نفسها فوق القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية".

وحذّر من أن تحويل الصراع مع "إسرائيل" إلى صراع ديني هو أمر خطير على المنطقة والعالم واستقرارهما، ومن مغبّة ما يُحاك للمسجد الأقصى من قبل "إسرائيل" القوة القائمة بالاحتلال، وعبر أذرعها الاستيطانية وحفرياتها التي تستهدف القدس والأقصى وهويتهما العربية الإسلامية والوجود الفلسطيني فيها، فلا بدّ من التحرّك قبل فوات الأوان.

مصر تسعى لدى "إسرائيل" للإفراج عن مروان البرغوثي

أعلنت مصر سعيها لدى "إسرائيل" للإفراج عن مروان البرغوثي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والمعتقل في السجون الإسرائيلية منذ ١٤ عامًا.

جاء ذلك في بيان لوزارة الخارجية المصرية، عقب لقاء وزير الخارجية المصري سامح شكري، مع فدوى البرغوثي قرينة مروان.

البيان أكد على "التقدير البالغ الذي تكنّه مصر لمروان البرغوثي، واعتزامها استمرار بذل الجهد من أجل الإفراج عنه، وعن باقي السجناء الفلسطينيين".

أكثر من ثلث الشعب الفلسطيني دخل سجون الاحتلال

قال نادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى والمحرّرين، في تقرير مشترك أصدراه لمناسبة يوم الأسير ، إن نحو ٧٠٠٠ أسير فلسطيني يقبعون في سجون الاحتلال، بينهم أكثر من ٤٠٠ طفل وطفلة، بالإضافة إلى ٦٩ أسيرة، بينهن ١٦ طفلات وفتيات قاصرات.

وأشار التقرير إلى أن عدد الأسرى الإداريين ارتفع هذا العام ليصل إلى نحو ٧٥٠ أسيراً إداريًا، بينهم ثلاث أسيرات، وهن: سعاد ارزيقات، وسناء أبو سنينة، وحنين أعمر، وكذلك الأسرى المرضى الذين وصل عددهم إلى ٧٠٠ أسير منهم ٢٣ أسيراً يقبعون في "عيادة سجن الرملة".

وتواصل سلطات الاحتلال اعتقال نحو ٣٠ أسيراً ممّن أُعتقِلوا قبل توقيع اتفاقية أوسلو؛ كما أن سلطات الاحتلال تعتقل في سجونها ٦ نوّاب من المجلس التشريعي الفلسطيني.

إن عدد الاعتقالات منذ العام ١٩٦٧ وحتى نيسان عام ٢٠١٦، قارب (المليون) مواطن ومواطنة، بينهم أكثر من (١٥ ألف) فلسطينية وعشرات الآلاف من الأطفال".

ومنذ بدء انتفاضة الأقصى في ٢٨سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، ولغاية اليوم، سجّلت أكثر من (٩٠) ألف حالة اعتقال، بينها أكثر من (١١,٠٠٠) طفل تقل أعمارهم عن الثامنة عشر، ونحو (١٣٠٠) امرأة فلسطينية، وأكثر من (٦٥) نائباً ووزيرًا سابقًا، وأصدرت سلطات الاحتلال قرابة (٢٥) ألف قرار اعتقال إداري، ما بين اعتقال جديد وتجديد اعتقال سابق.

وأكد التقرير أن أكثر من ثلث الشعب الفلسطيني قد دخل السجون على مدار سنين الصراع الطويلة مع الاحتلال الإسرائيلي والحركة الصهيونية. وكانت سنوات الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي انطلقت عام ١٩٨٧، وسنوات الانتفاضة الثانية التي انطلقت عام ٢٠٠٠، من أصعب مراحل هذا الصراع.

القناة العاشرة: اكتشاف الإحتلال لنفق يجتاز حدود قطاع غزّة

ذكرت القناة العبرية العاشرة أن "اكتشاف النفق جاء بفضل وسائل تكنولوجية جديدة بدأ الجيش استخدامها مؤخرًا، وليس بفضل المزارعين كما كان يحصل سابقًا".

ونقلت عن مصادر عسكرية إسرائيلية قولها إن "مصدر عمق النفق في مناطق القطاع، واجتاز الحدود بـ ١٥٠ متر، ووصل قريبًا من المكان الذي خُطِف فيه الجندي جلعاد شاليط عام ٢٠٠٦، لكنه بعيد عن منازل مستوطني كيبوتسات كيرم شالوم وحوليت".

وذكرت أنه "كان يُفترض الكشف عن النفق الأسبوع الماضي، إلاّ أنه جرى اكتشاف تفرّع آخر من النفق وداخل الحدود بـ ٢٠٠ متر، ما أخّر الإعلان، في حين تقوم قوات هندسية بالعمل على تدميره".

وأشارت المصادر إلى أن عمق النفق يصل بباطن الأرض إلى ٣٠ متر، وربما أكثر، في حين جرى تصفيحه بصفائح الإسمنت المسلّح.

وذكرت مصادر عسكرية إسرائيلية أن "حركة حماس علمت بمسألة اكتشاف النفق وقرّرت عدم مقاومة تدميره في هذه المرحلة".

ورأت أن اكتشاف النفق لن يجرّ المنطقة إلى جولة مواجهة جديدة، فيما نقِل عن ضابط كبير قوله إن "الجيش سيواصل العمل على اكتشاف الأنفاق حتى لو كان ذلك بثمن مواجهة جديدة".

القسّام: "نفق رفح" المكتشف نقطة ببحر ما أعددناه

أكدت كتائب عزّ الدين القسّام أن "ما أعلنه الاحتلال ليس إلاّ نقطة في بحر ما أعدّته المقاومة من أجل الدفاع عن شعبها، وتحرير مقدّساتها وأرضها وأسراها".

وقالت (القسّام) في بيان لها، إن "العدو يعلن عن اكتشاف نفق شرق مدينة رفح جنوب قطاع غزّة، بينما لم يتجرأ على نشر كافة التفاصيل والمعلومات والحقائق أمام شعبه".

وذكرت أن ذلك جاء بعد انتقادات كبيرة لقادة الاحتلال العسكريين والسياسيين، وفي خضم حالة الرعب التي يعيشها (غلاف غزّة)، وبعد شهور طويلة دفع خلالها بمقدّرات هندسية وتكنولوجية رهيبة وآلاف الجنود والخبراء، وفي سبيل تحقيق إنجاز يغطّي على حالة الذعر التي يعيشها الكيان، وحالة الفشل المتراكم التي تعيشها المؤسسة السياسية والعسكرية الصهيونية

وشدّدت (القسّام) في بيانها على أنها ستحتفظ لنفسها بحقّ نشر كافة التفاصيل التي أخفاها الاحتلال في الوقت المناسب.

الأردن يعلن وقف تركيب الكاميرات في المسجد الأقصى

أعلن رئيس الوزراء الأردني عبدالله النسور، أن الأردن قرّر وقف تركيب الكاميرات في ساحات المسجد الأقصى .

وأضاف: كان الهدف من وجود هذه الكاميرات هو أن نجني فوائد قانونية وسياسية وإعلامية في مواجهة الاعتداءات المتكرّرة على حُرمة المقدّسات، التي كان يتنصل منها الإسرائيليون بسبب عدم توثيقها، إضافة إلى الفائدة الكبرى حيث ستزيد من ربط المسلمين في كافة أصقاع العالم بالأماكن المقدسة وتزيد من تعاطفهم ودعمهم لها، مشيراً إلى أن «إسرائيل» حاولت في البداية عرقلة المشروع بأساليب مختلفة إلاّ أننا تغلّبنا عليها.

وتابع: "غير أننا فوجئنا منذ إعلان نيّتنا تنفيذ المشروع بردود أفعال بعض أهلنا في فلسطين تتوجس من المشروع وتُبدي ملاحظات عليه، وتشكّك في مراميه وفي أهدافه. ولأننا نحترم الآراء جميعها لإخوتنا في فلسطين عامة وفي القدس الشريف خاصة، ولأننا نؤكد دوماً دعمنا الكامل والتاريخي لخيارات وتطلّعات الشعب الفلسطيني الشقيق وسيادته على ترابه الوطني، ومن ضمنه الحرم القدسي الشريف، ووقوفنا إلى جانبه في كلّ الظروف والأحوال، فقد وجدنا أن هذا المشروع لم يعد توافقياً، بل قد يكون محلّ خلاف؛ وبالتالي فقد قرّرنا التوقف عن المضيّ في تنفيذه"!

موقع والا: بدء عمل خطّ الغاز بين غزّة و"إسرائيل"

أكد موقع "والا" العبري، أنه في شهر أيار سيبدأ العمل بخطّ الغاز الطبيعي الذي سيصل بين "إسرائيل" وقطاع غزّة، وأن حكومة الاحتلال أعطت الموافقة النهائية لخطّ الغاز، والذي من شأنه أن يُلبّي احتياجات محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزّة بشكل شبه يومي.

و أن خط الغاز من شأنه أن يمدّ المحطّة بـ٢٥٠-٤٠٠ ألف طن من الغاز الطبيعي لمحطة توليد الكهرباء في قطاع غزّة.

وينتظر الجانب الفلسطيني موافقة هيئة المعابر في "كرم أبو سالم" التابعة للاحتلال من أجل البدء بالعمل على خطّ الغاز.

من جانبه، أعلن رئيس جمعية أصحاب محطات الوقود والغاز في قطاع غزّة، محمود الشوا، توقّعه الشروع بتركيب خطّ غاز طهي ثانٍ بمعبر كرم أبو سالم التجاري، بعد أن وافق الاحتلال على الخطوة، وذلك لتوسيع إمدادات الغاز لتقوية توليد الكهرباء.

جيش الاحتلال يخشى من ثلاث قضايا بالغة الخطورة في قطاع غزّة

كشفت صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية أن جيش الاحتلال يخشى من ثلاث قضايا بالغة الخطورة؛ أولاً: الأنفاق الهجومية التي تدأب حماس على حفرها، والتي بحسب التقديرات وصلت إلى الحدود الإسرائيليّة.

ثانياً: الكوماندوز البحري، التي عملت حماس كثيرًا على تطويره منذ أن وضعت الحرب الأخيرة أوزارها في صيف العام ٢٠١٤؛ ثالثاً: الصواريخ ذات المديات المختلفة، التي تملكها حماس، والتي في أغلبيتها الساحقة

هي من تصنيعٍ محلّي، بسبب الإجراءات المصرية لمنع تهريب الأسلحة من شبه جزيرة سيناء إلى القطاع؛ علمًا أنه في الحرب الأخيرة تمكّنت المقاومة الفلسطينية من إصابة القدس وتل أبيب وضواحيها بالصواريخ. كما لفتت المصادر إلى أن الاستخبارات الإسرائيلية أكدت على أن حماس تقوم بتدريبات على إطلاق الصواريخ باتجاه البحر، لمنع المصريين من رصدها.

وذكر التقرير أيضًا بأنه على الرغم من أن «إسرائيل» لا تعتقد بأن حماس ترغب بخوض حرب جديدة في الوقت الحالي، فإن الجيش الإسرائيلي استكمل في الأيام الأخيرة استعداداته لاندلاع أيّ مواجهة مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزّة. وأضاف التقرير التلفزيوني أن الجيش عزّز من نشر قواته على الحدود المتاخمة لغزّة تحسبًا لاحتمال كهذا.

إحصائية جديدة لخسائرالاحتلال منذ اندلاع الانتفاضة

أصدرت أجهزة الاحتلال إحصائية جديدة حول عدد القتلى والجرحى الإسرائيليين منذ اندلاع الانتفاضة في شهر أكتوبر الماضي.

وقالت وسائل إعلام العدوإن ٣٤ قتيلاً سقطوا في العمليات الفلسطينية، سواء كانت عمليات دهس أو طعن أو إطلاق نار.

ووفق الإحصائية، فإن ٣٦١ إسرائيلياً صُنّفوا جرحى بين خطيرة ومتوسطة وطفيفة.

أغلب الشباب اليهود يميلون نحو اليمين ويريدون العيش في «إسرائيل»

بيّن الاستطلاع الذي أجرته صحيفة «إسرائيل اليوم» في أوساط طلاّب الثانوية في كيان الاحتلال ما يلي:

. ٦٠% من الشباب يعتبرون أنفسهم ذوي مواقف يمينية. ويصعب القول إن هذا كان مفاجئاً.

. ٨٥% من الشباب يقولون إنهم يحبّون دولتهم!

. ٨٩% يفضّلون العيش في «إسرائيل».

. ٨٥% من الشباب يقتنعون أن الجيش الإسرائيلي هو الجيش الأكثر أخلاقية في العالم!

. ٨٨% منهم يريدون التجنّد في الجيش؛ ٦٥% يقولون: «من الجيد الموت من أجل وطننا».

ـ ٦٠% من الشباب يعتقدون أنه لا يجب محاكمة الجندي مُطلِق النارعلى الشاب الفلسطيني؛ و٦٠% من الشباب يعارضون تقديم العلاج لفلسطيني مُصاب!

. ٨٢% منهم لا يؤمنون بفرصة التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.

. ٥٧% من الشباب يعطون ثقتهم للشرطة.

وحول سؤال "ما هو الشيء الأسوأ في إسرائيل؟"، أجاب فقط ٥% من الشباب إنهم العرب، و٦% اعتقدوا أن الشيء الأسوأ في «إسرائيل» هو اليسار.